عالم آخر

▪ سرمد الطائي

٤ بلا حصانة والباقي "خائفون"

سمعت تفاصيل "هلع" اخافتني لاول مرة. ولاحظنا جميعا ان قائمة المغضوب عليهم تكبر، وصراع السلطة يترجم نفسه على شكل تدفق كثيف لمذكرات الاعتقال وطلبات رفع الحصانة عن النواب. ومطالبة القضاء بترجمة الصراع السياسي بهذا النحو تضعه في موقف حرج، فهو مطالب بأن يتعامل بمهنية مع اوراق تحقيق واتهامات واعترافات لن تكون مهنية بالضرورة. وفي الوقت نفسه يدرك القضاء ان جميع الاطراف المعنية لن تصدق حزمة التحقيقات والاعترافات، وبالتالي فإن القول بأن القضاء محايد يشبه مزحة خفيفة الظل، ليس لان قضاءنا مسيس باختياره، بل لان القضاء لدينا محتار بطبقة سياسية تجند كل مناحي الدولة في اطار صراعها السياسي.

لم استغرب لسماع ان كهرباء الوزيرية مسيسة كما يقول مسؤول مولدة الحي، وان بناء كل هذا العدد من الملاعب مسيس كما يزعم خبير رياضي، بل واستيراد طماطم ايران وسوريا مسيس هو الاخر، كما ان مقولة "العدل الالهي" تخضع للمعيار نفسه على لسان علي الاديب. وبالتالي فإن القضاء امام كمية هائلة من التسييس، ومن غير العملي ولا المنطقي ان نطلب منه ان يكون ملاكا قادما من الكوكب رقم ١٦٢ بمناعة اسطورية ازاء وباء يكتسح كل شيء.

انني اقرأ كلام الصحف حول انهمار مذكرات رفع الحصانة واضعا يدي على قلبي. هل صحيح ما يقوله سكان المنطقة الخضراء الهلعين هذه الايام؟ احدهم قال لي انه مرعوب. لماذا يا ساتر؟ اجاب: كلنا خائف وصراع السلطة يوشك ان ينفلت، بعدل الهي مرة، وبحكومة اغلبية فاشلة تارة اخرى، وبمذكرات اعتقال ثالثة.. حتى ان الجميع داخل المنطقة الخضراء يقومون بتغيير حماياتهم. اننا نشاهد حمايات جديدة كل الجدة وشبابا مراهقين لا يتعرفون حتى على الوزراء. لقد صرنا نتعرض للتفتيش ٥ مرات في اليوم حالنا حال الساكن خارج اسوار السلطة، والثقة تتضاءل اكثر حتى بين الاخ واخيه، والسلطان يقرأ كل يوم تقارير عن ٥ انقلابات، والجنرال يضخ في عقله امكانيات التآمر.. نحن خائفون، وساعد الله كل قاض يطلب منه ان يصدر حكما بحق سين او صاد وسط جو مكهرب غامض. انتهى تصريح صديقي نزيل دار الامارة. استرجع حديث القضاء عن مذكرات رفع الحصانة. احداها تتعلق بالشيخ صباح. هذا الساعدي الشاب الذي يثير حماستي رغم اعتراض احيانا على "راديكاليته السياسية". لكنه يخرج حقا من عباءة الطائفة والتشدد الديني، ويتحدث عن العدل، ويتمتع بالمرونة الايديولوجية حين يتعامل مع امثالي "المارقين".

الثانية تتعلق بحيدر الملا المحامي الذي كان يثير غضب خصومه ولايثير حماسي الا حين يتكلم اثناء تملص الآخرين، ولكن دون ان يحسن التصويب، حاله حال العملية السياسية، ومن الصعب ان نطالبه بأداء افضل كما يبدو. كان هذا حكمي عليه منذ التقيته يوم توكل محاميا يدافع عن قناة الجزيرة في حكومة اياد علاوي الذي امر بإغلاق المحطة القطرية.

سليم الجبوري الذي ينتظر رفع الحصانة هو محام من نوع آخر يشبه صباح الساعدي في مرونته الايديولوجية وانتقاده للسلطة ولكن بلهجة اخف، ولعله اكثر نواب البرلمان تحليا بالادب واللياقات الاجتماعية، وهو خبير دستوري من الطراز الاول، متواضع اكثر من اللازم، لم تنغص عليه سوى انشقاقات الحزب الاسلامي ونتائج الانتخابات.

اما جعفر الموسوي ان صحت مذكرة الاعتقال وطلب رفع الحصانة، على ذمة صديقنا نبيل خوري الذي ربطت مصادره الامر بملف تفجير البرلمان، فقد التقيته اول الامر "ناشطا في حقوق الانسان" من شمال بغداد، مقربا من المجلس الاعلى. ثم فوجئت به مدعيا عاما يرتبك امام صدام حسين. ثم في حزب الفضيلة، واخيرا عند الصدريين. واذا صحت مذكرة اعتقال شخص تنقل في كل هذه الاماكن، فإن من حق صديقي القاطن قرب دار الامير، ان يهلع وان نهلع معه جميعا، فالبوصلة تتحرك على غير هدى، والهدف غامض غامض، والجميع نسي الاولويات الحياتية للناس، وانهمك بصراع السلاطين. انه عام آخر سيخصص لحل مشكلة السلاطين لا المساكين كما يبدو. والجميع "تحت موس الجميع"، والله يذكر الجنرال لويد اوستن الذي انقذ المالكي في البصرة، بالخير.

عضو في دولة القانون : لسنا ضمن مشروع الفشل الحكومي

سعد المطلبي ينفي لـ(المدى) دعم المالكي حركة الشباب الحر

تظاهرات ساحة التحرير.. (أرشيف)

يبدو ان الحكومة تخشى ان يتكرر سيناريو ٢٥ شباط من جديد مع اقتراب الذكرى السنوية للتظاهرات ، ومع تأكيد بعض الناشطين بانهم سيعاودون تكثيف نشاطهم خلال الشهر الجاري، بالمقابل قال بيان صدر عن عضو دولة القانون سعد المطلبي مؤخرا ان الحكومة العراقية شكلت حركة سياسية للشباب المتظاهرين في ساحة التحرير ليكون لهم صوت فاعل في العملية السياسية من خلال مشاركتهم بالانتخابات المقبلة.

□ بغداد/ وائل نعمة

المطلبي من جانبه استغرب ربط بعض الجهات مسألة تشكيل الحركة بالحكومة ، مؤكدا يوم امس في اتصال مع "المدى" " انه لم يكلف من الحكومة او من قائمة المالكي بالتفاوض مع الشباب بل انه جهد شخصي ، مضيفا " انا ناشط سياسي ولم احصل على مقعد في الانتخابات رغم انتمائي لدولة القانون ولا امثل رئيس الوزراء ولست احد مستشاريه".

عضو دولة القانون لفت الى انه زار ساحة التحرير بعد شهر من بداية التظاهرات في شباط من العام الماضي واستطاع ان يلتقي بعدد محدود من الشباب لا يتجاوز الخمسة افراد ، معللا عدم تمكنه من لقاء عدد اكبر بالقتال الدائر في الساحة بين المحتجين وقوات الامن ، واستفسر المطلبي في حينها عن مطالب الشاب التي كانت متمثلة وعلى حد قوله بتحقيق الوعود الانتخابية التي رفعتها الكتل الفائزة في الانتخابات والمؤتلفة في الحكومة ، ما جعل من المطلبي ان يطرح عليهم فكرة انشاء حزب مستقل للشباب يخوض الانتخابات بدل تعليق امالهم على احزاب يرونها قد فشلت في تحقيق ما يريدون.

العضو المقرب من المالكي قال ان الشباب أيدوا فكرته لاسيما وانهم لم يكونوا مدفوعين من جهة او حصلوا على مبالغ مالية او كما يقول المطلبي " لم يزودهم احد بكارتات موبايل او ساندويشات " ، ولكنهم لم يكونوا –الشباب- على معرفة في كيفية تشكيل وادارة حزب ، فما كان من المطلبي –حسب ما وصف- ان يقدم لهم المشورة ، وبعد فترة عادوا اليه وتضاعف عددهم الى ١٢ شابا وهم مقتنعين بمشروعه لتشكيل حزب سياسي ، مصرين –حسب قول عضو دولة القانون- على ان يكون هو الامين العام للحزب الجديد. ويرد المطلبي على متهميه بانه يسعى وراء انشاء حزب مدعوم من المالكي قائلا " لسنا ضمن مشروع الفشل الحكومي ولا نعترف به ،وساعدتنا جهات غير رسمية بالاموال ولم نتلق دعما حكوميا ، ولم نطلب لقاء مع رئيس الوزراء كما ذكرت بعض وسائل الاعلام " ، مؤكدا " بانهم يسعون الى توسيع رقعة العمل الى باقي المحافظات وسيشاركون في تنظيم تظاهرة في وقت لاحق للمطالبة بتعديل بنود الدستور ".

وشهد العراق في ٢٥ شباط الماضي تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، في وقت لا تزال الدعوات تتصاعد للتظاهرات في المحافظات كافة حتى تحقيق الخدمات بالكامل.

ويرد احد شباب شباط على محاولة بعض الجهات لتشكيل حزب سياسي بانها لن تثنيهم عن الاستمرار في مطالبتهم بتحقيق الاصلاحات السياسية وتوفير الخدمات ، ويضيف بسام عبد الرزاق في حديث لـ"المدى" : شاهدنا بعض الجماعات التي خرجت معنا في ساحة التحرير وهم يعودون لشخصية مقربة لرئيس الوزراء ويدعى جلال الشحماني ، وكانوا يرمون باللائمة على مجلس النواب في تعطيل الحياة السياسية ويعدونها معرقلة لعمل الحكومة ".

عبد الرزاق اكد ان هذه الجماعة مدعومة باموال ومشاريع ضخمة لتأييد الحكومة والتطبيل لها ، مضيفا " بعد بيان المطلبي بتأسيس حركة التجمع الحر تأكدنا انها المجموعة نفسها ولكن بقالب جديد ".

الاموال التي تحدث عنها المطلبي كدعم من جهات غير حكومية للتجمع الشبابي الجديد مكنتهم من اصدار جريدة ناطق باسمهم ، امال العامري رئيس تحرير الصحيفة التي تحمل الاسم نفسه "الشباب الحر" كانت حريصة على ان تظهر عدم انتمائهم الى جماعة جلال الشحماني ، واضافت في اتصال مع "المدى" : شاركنا في التظاهرات ولكن بشكل محدود ، وتربطنا علاقة صداقة مع سعد المطلبي الذي ساعدنا في تشكيل الحركة واصدار الجريدة ".

العامري تنفي وبشدة تلقيهم اي دعم من رئيس الوزراء ، لافتة الى انهم يؤكدون في كل لقاءاتهم الصحفية وبياناتهم مشاكل الشباب التي تقصر الحكومة في تنفيذها ، معتبرة ان هذا التأكيد لا يتناغم مع ما يقوله متهموهم بالتأييد للحكومة .

وشهدت التظاهرات في العراق مشادات بين المتظاهرين والقوات الامنية وانتهت بالضرب بالعصي وتفريق المحتجين بالماء وجرت عدة اعتقالات طالت شباب شباط ، حتى خارج ساحة التحرير لاحقتهم في المطاعم والمقاهي وحشرتهم في صناديق الهمرات كما قال حينها عدد من المعتقلين امام وسائل الاعلام ومن ضمنهم الاعلامي هادي المهدي الذي وجد مقتولا في شهر ايلول الماضي بشقته في منطقة الكرادة بعد تلقيه تهديات على شبكة التواصل الاجتماعي .

السياسي المستقل جاسم الحلفي يعتبر ان تشكيل تجمع جديد للشباب محاولة لاحتواء المتظاهرين وحركة الشباب الاحتجاجية . الحلفي وفي اتصال مع "المدى" اكد ان الاحتجاجات لا تقتصر على فئة عمرية واحدة وهم ينادون بمطالب جماهيرية يشترك بها الجميع ، مقللا في الوقت نفسه من قدرة بعض الجهات الالتفاف على التظاهرات لانها وحسب وصفه فشلت في محاولات سابقة من خلال الاعتداء على المتظاهرين واعتقال البعض ومحاولة اتهامهم بالتزوير وحرف المطالب في انهاء الحركة الاحتجاجية ، لانها كما يعتبرها الحلفي نابعة عن هموم المواطن واحتياجاته .

وينصح السياسي المستقل الحكومة ان توجه اهتمامها لحل الازمة السياسية وان تبذل جهودا استثنائية في توفير مطالب الشعب التي نسيتها في زحمة المصالح الضيقة والشخصية.

واتهمت قيادة عمليات بغداد في وقت سابق عددا من شباب التظاهرات بانهم مزيفوا هويات واحتجزتهم عدة ايام ، وتخبط الناطق باسم عمليات بغداد حينها قاسم عطا في موعد اطلاق سراحهم . وتحدث الشباب في مقابلة سابقة مع "المدى" انهم تعرضوا لتهديدات في حالة الحديث عن ما جرى لهم في التحقيق من استخدام وسائل غير قانونية ، واجبروا على توقيع تعهد بعدم الافصاح ببيانات الى وسائل الاعلام .

الوزير السابق والسياسي رائد فهمي رفض فكرة ان ترعى الحكومة تأسيس احزاب ، داعيا ان تترك التركيبات الشعبية على شكلها الاصلي من دون ان تأطر باطارات تأتي على مقاس الحكومة.

فهمي يؤكد لـ"المدى" ان تشكيل الاحزاب بهذه الطريقة يثير التساؤلات في كيفية انشائه واليات عمله " ، لافتا الى ضرورة ان يعلن رأي الشباب في تشكيل الحركة على وسائل الاعلام .

الوزير يتحدث عن ضرورة ان يأخذ رأي الشباب في المداولات الحكومية شريطة ان لا يتم استغلالهم في ضرب التظاهرات التي جاءت وفق كفالة الدستور لحرية الرأي والتعبير.

الجدير بالذكر ان البلاد لا زالت وعلى الرغم من مرور تسع سنوات على العملية السياسية الجديدة ومرورها بثلاث عمليات انتخابية تخلو من قانون ينظم عمل وتمويل الاحزاب ، النائب عن تيار الاحرار جواد الجبوري لا يستغرب وجود تشكيلات حزبية جديدة تظهر في الوقت الحالي . الجبوري وفي اتصال مع "المدى

المطلبي

" لفت الى ان بعد عام ٢٠٠٣ ظهرت الكثير من الاسماء لتكتلات واحزاب سرعان ما ذابت واستهلكت مع ضخامة المشاكل وتعقيدات العملية السياسية ، ولا يستبعد الجبوري ظهور احزاب جديدة اخرى بعد انسحاب القوات الاجنبية من البلاد تحمل اسماء فشلت في وقت سابق في الحصول على مقعد او مقعدين في مجلس النواب .

النائب الصدري يرجح ان تكون فكرة تشكيل حزب مكون من شباب التظاهرات هو لاحتواء التظاهرات وتغذية المحتجين باملاءات من جهة معينة ، مضيفا " لربما يريدون خطف المتظاهرين وتحويلهم الى مؤيدين ، وتسويق مفاهيم جديدة تصب في مصلحة مكون او حزب معين ".

وكان المالكي قد أمهل وزراء حكومته ١٠٠ يوم لتحسين أداء وزاراتهم بعد موجة تظاهرات اجتاحت المدن العراقية العام الماضي، لكن لم يلحظ إحراز تقدم ملموس في مجال تقديم الخدمات العامة.

ولم تتمكن الحكومات العراقية المتعاقبة من توفير الخدمات الأساسية للمواطنين رغم مرور تسع سنوات على إسقاط النظام السابق على يد قوات دولية تقودها أميركا والأخيرة أنهت تواجدها العسكري في البلاد نهاية العام الماضي.

الإعدام شنقا لسعودي في الموصل

إجراءات أمنية أمام سجن البلديات بعد هروب احد السجناء

□ بغداد/ المدى

قضت المحكمة الجنائية المركزية بهيئتها الثانية حكما بالإعدام شنقا بحق متهم سعودي الجنسية المنتمي لتنظيم القاعدة الارهابي واوضح مصدر مسؤول في تصريح صحفي خص به المركز الاعلامي للسلطة القضائية بان المتهم (ب،ع) قد شغل منصب الامير العسكري للجانب الايمن في الموصل في عام ٢٠٠٨ التابع لابي مصعب الزرقاوي واعترف بانتمائه للتنظيم وقيامه بالاشتراك في معركة الفلوجة وبترت احدى ساقيه فيها وانه قد سبق وحكم بخمس عشرة سنة بتهمة تجاوز الحدود ولكن اعطى اسما غير اسمه وادعى انه عراقي الجنسية واعتراف ايضا بقيامه بأعمال كان الهدف منها زعزعة الأمن في البلاد وتعريض حياة الناس للخطر واشار المصدر بان الادلة المتحصلة من القضية المتمثلة بالاعتراف الصريح للمتهم امام القاضي واقوال المخبر السري واعترافات الشاهد (ع،م) السعودي الجنسية وهو ما يسمى الامير الشرعي لدولة العراق الاسلامية في الموصل كانت كافية لأدانته على وفق المادة الرابعة / ١ وبدلالة المادة الثانية /٣ من قانون مكافحة الارهاب مضيفا بان هذا الحكم هو حكم ابتدائي قابل للطعن التمييزي إمام محكمة التمييز الاتحادية . وفي سياق متصل افاد مصدر امني بان المنطقة القريبة من سجن البلديات شرق بغداد شهدت اجراءات امنية مشددة صباح اليوم. وقال المصدر للبغدادية نيوز "ان قوات امنية فرضت اجراءات مشددة قرب سجن البلديات شرق بغداد بعد هرب احد السجناء امس الاثنين" .واضاف المصدر"ان الإجراءات الأمنية صاحبتها عملية نقل سجناء الى سجون اخرى" . ووجه وزير العدل في وقت سابق ادارات السجون التابعة لادارة الاصلاح باتخاذ تدابير الحيطة والحذر خلال الفترة المقبلة وجاء تخوف الوزير على خلفية عمليات هروب لمحكومين بالاعدام من سجون الاصلاح التي تديرها وزارة العدل خلال الفترة الماضية. وذكر بيان لوزارة العدل تلقت المدى نسخة منه ان" وزير العدل حسن الشمري وجه ادارات السجون التابعة لدائرة الاصلاح والحراس الاصلاحيين باتخاذ تدابير الحيطة والحذر تحسبا من محاولات لتهريب السجناء المحكومين بالاعدام بعد مضي الوزارة بتنفيذ الاحكام بحقهم". وياتي توجه وزير العدل بعد نجاح سجناء بعضهم قادة في تنظيم القاعدة واخرين محكومين بالاعدام من سجون وزارة العدل خلال الفترة الماضية وثبوت تورط عدد من حراس السجن بعمليات التهريب لقاء مبالغ مالية كبيرة. وفي تطور لاحق قتلت مديرة سجن للنساء في بغداد في هجوم مسلح استهدفها في حي الدورة جنوب شرق العاصمة بغداد، حسبما افاد مصدر في وزارة الداخلية العراقية. وقال المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه لفرانس برس ان "مسلحين مجهولين اطلقوا النار من اسلحة كاتمة للصوت على سيارة مديرة سجن النساء في الكاظمية ساجدة صالح حسن ما ادى الى مقتلها". واضاف ان "الاعتداء الذي وقع على جسر السلام الذي يربط منطقة الدورة ببغداد الجديدة اسفر عن اصابة سائقها" بجروح. واوضح ان "الحادث وقع صباح امس الثلاثاء اثناء توجه حسن الى مكان عملها" . وفي بابل اعلن محافظ بابل عن وجود نقص كبير في عدد القوات الامنية التابعة للمحافظة وان عدد منتسبي الاجهزة الامنية فيها اقل من بقية المحافظات ولا تزال بابل تحتوي على مناطق غير امنة تتحرك بها الخلايا الارهابية. وقال المهندس محمد المسعودي لمراسل وكالة نون الاخبارية، اذا اخذنا الموقع الجغرافي لمحافظة بابل فانها محافظة وسطية تحيط بها ست محافظات واذا اخذنا الواقع الامني فاننا نمتلك ٢٥٠ كيلو مترا كانت في الماضي حدود ساخنة ولا زالت هنالك خلايا ارهابية نائمة تنشط بين الحين والاخر وعندما تحصل على فرصة تستهدف المحافظة وقد نالت منهم المحافظة ضربات موجعة راح ضحيتها الابرياء. واضاف ان القوات الامنية في بابل غير كافية وتكاد تكون المحافظة اقل من بقية المحافظات من حيث منتسبي الاجهزة الامنية، ونحن نعمل بالممكن وبفضل التعاون الموجود مابين الأجهزة الأمنية في الجيش والشرطة والأجهزة الساندة تم احباط العديد من المحاولات الانتحارية التي تستهدف ابناء المدينة.

أحد السجون.. (أرشيف)